مرسوم رقم (11) لسنة 2017

بشأن

إعارة قاضٍ إلى دائرة الرقابة المالية

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على قانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي رقم (27) لسنة 2006 وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن دائرة الرقابة المالية وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن السلطة القضائية في إمارة دبي،
وعلى المرسوم رقم (9) لسنة 2017 بتعيين قاضٍ في محاكم دبي،
وبناءً على توصية المجلس القضائي في إمارة دبي،

نرسم ما يلي:

الإعارة

المادة (1)

يُعار **القاضي/ أبو النصر محمد علي عثمان،** من محاكم دبي إلى دائرة الرقابة المالية، لمدة سنة واحدة تُجدّد تلقائياً، على أن تتحمل الجهة المُعار إليها راتبه وكافة مستحقاته الوظيفية طوال فترة الإعارة.

السريان والنشر

المادة (2)

يُعمل بهذا المرسوم اعتباراً من 17 نوفمبر 2016، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ 30 يناير2017م
الموافـــق 2 جمادى الأولى 1438هـ